التوازن في سوق السلع والخدمات:

يقدم هذا التوازن على أساس كل عرض يخلق الطلب المساوي له، وبالتالي فان العرض الكلي لابد وأن يتساوى مع الطلب الكلي عند وضع التوازن ويمكن تصور اختلالات جزئية ولكن على المستوى الكلي لابد أن يتحقق التوازن,

ان كل ماينفق على الاستهلاك فانه لابد أن ينفق على الاستثمار أي أن التوازن يحدث دائما من خلال المساواة بين الادخار والاستثمار ,

- الادخار: يفترض الكلاسيك أن الأفراد يقومون أولا بتحديد مايريدون ادخاره تبعا لمعدل الفائدة السائدة ، وبمقابل ذلك ينفقون ماتبقى على السلع والخدمات، فالادخار في تفسير الكلاسيك هو عرض لموارد نقدية والطلب على ؟أصول غير نقدية وعليه تكون المعادلة

$$S=F(I)/\ S'>0$$

الاستثمار: يعرف بأنه عرض أصول غير نقدية والطلب على موارد نقدية، وعليه تكون الكمية المطلوبة من السلع الاستثمارية دالة لسعر الفائدة الحقيقي ، ولكي يكون مشروع استثماري ذا مردودية ، فان مردوديته يجب أن تكون أكبر تكلفة ، ومادام سعر الفائدة يقيس تكلفة رأس المال المستخدم لتمويل الاستثمار، فان كل زيادة في سعر الفائدة تؤثر على المردودية المنتظرة من المشاريع الاستثمارية، ومنه معادلة الاستثمار : I'<0 I=f(i)/

وتبين هذه العلاقة بأن الاستثمار I هو دالة تابعة لمعدل الفائدة الحقيقي ، كما أن دالة الاستثمار دالة متناقصة بالنسبة لسعر الفائدة,

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات وفقا للنموذج الكلاسيكي عن تساوي الادخار مع الاستثمار، وينتج عن هذا التوازن تحديد سعر الفائدة الحقيقي التوازني والشكل أدناه يبين ذلك:

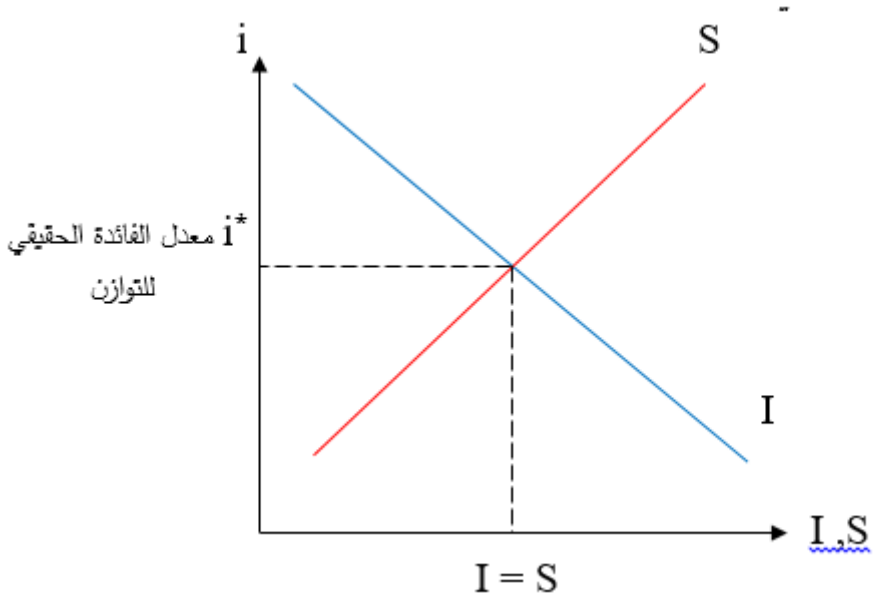

ملاحظة: سعر الفائدة الاسمي هو ذلك المعدل الذي يدفعه المستثمرون عند اقتراض الأموال، بينما سعر الفائدة الحقيقي فهو سعر الفائدة الاسمي مصحح من أثار التضخم

التوازن في سوق النقود: يقوم التوازن على مستوى سوق النقد وفقا للتحليل الكلاسيكي على نقطة التوازن التي تنشأ نتيجة لالتقاء منحنى الطلب على النقد بعرض النقد,

1- **معادلة التبادل لفيشر**: يوضح فيشر نظرية كمية النقود باستخدام معادلة التبادل والتي مفادها: النقود تمثل وسيلة للتبادل تحقق التساوي بين القيم المدفوعة والقيم المقبوضة ، وبالتالي نستنتج أن عملية التبادل تنشأ بين طرفين:

- **طرف نقدي**: كمية النقود المدفوعة x سرعة تداولها أو دورانها.

طرف سلعي: المستوى العام للأسعار.

- M : كمية النقود المدفوعة
- P : المستوى العام للأسعار
- V : سرعة دوران النقود
- Q: كمية السلع
- وبالتالي فإن معادلة التبادل: $MV=\Sigma P.Q$
- وقد طور فيشر هذه العلاقة وقام بصباغتها كالتالي: $MV=P.T$

- حيث ($\bar{T}$) تمثل حجم المبادلات أو مجموع المبادلات وهي دالة في مستوى الدخل (Y) وقد أطلق على العلاقة السابقة معادلة **التوازن في سوق النقود عند *Fisher***، وبما أن حجم المبادلات ($\bar{T}$) مرتبط بحجم الدخل (Y)، حيث (Y) ثابت لأن الإقتصاد في حالة توازن والتشغيل كامل في الفترة القصيرة ومنه فإن أيضا ($\bar{T}$) ثابتة.
- وبما أن (V) مرتبط بعادات وتقاليد المجتمع والتي هي ثابتة في الفترة القصيرة وهذا يؤدي إلى إعتبار (V) ثابتة أيضا.

معادلة كامبريدج:

أساس معادلة كامبريدج يقوم العلاقة بين الرغبة في الإحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة والدخل النقدي من جهة أخرى، بإعتبار أن التغيرات في رغبة الأفراد أو ميلهم للإحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج، ثم على حجم الدخل، وأخيرا على المستوى العام للأسعار، فالتأثير على الأسعار من خلال تغير كمية النقود يكون وفق نظرية الأرصدة النقدية تأثيرا غير مباشر.

جاء مجموعة من الإقتصاديين من بينهم **ألفريد مارشال وبيجو**، أين حاولوا إعطاء بعض الإضافات والتعديلات على نظرية **فيشر** وادخلوا متغير جديد وهو كمية النقود المحتفظ بها ويرمز لها بالرمز (K) وهي على علاقة عكسية مع سرعة دوران النقود.

- $K = \frac{1}{V}$
- $MV = PT$.....(1)
- بما أن (T) مرتبطة بـ (Y)
- $MV = PY$.....(2)
- وبما أن:
- $V = \frac{1}{K}$ .....(3)
- نعوض (3) في (2) نجد:
- $M.\frac{1}{K} = PY$.....(4)
- $\frac{M}{P} = KY$ .....(*)

- العلاقة (*) تمثل علاقة التوازن النقدي عند كمبريدج .

الشكل البياني للتوازن في سوق النقود:

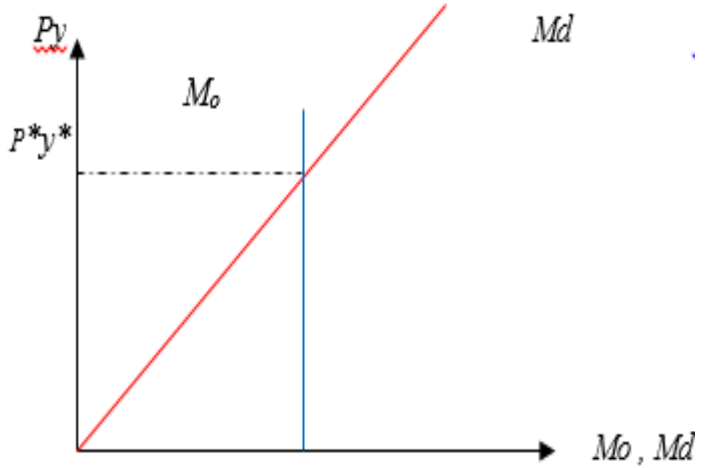

- $Md = f(P.y) \quad / \quad f'(Py) > 0$

- يتحدد التوازن في سوق النقود بالتقاطع بين منحنى عرض النقود والطلب عليه، ونحصل على المستوى التوازني للدخل النقدي.

- $MV = Py \Rightarrow y = \frac{MV}{P}$

تقييم نظرية التوازن العام عند الكلاسيك:

- فكرة عدم حوث فائض في الإنتاج وثبات الدخل عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج كما جاء بها الكلاسيك غير صحيحة، فحالة الاستخدام الناقص هي الحالة الأكثر قبولا وو اقعية ، كما أن أزمات الكساد المتكررة تعد تفسير صريح لحدوث الفائض في الانتاج.؛
- لم يتم إعطاء أهمية بالغة لموضوع البطالة، واعتقدت النظرية الكلاسيكية بعدم حدوث بطالة لافتراضها حالة التشغيل التام، وفي الو اقع التشغيل الناقص تعد البطالة الاجبارية من محصلة نقص فرص العمل الناتجة عن تدخل عدة عوامل؛
- قدمت النظرية ضمن فرضياتها المنافسة التامة والسوق الحر في كل الأسواق، وهو مايعني أن مرونة الأسعار تعتبر كافية لاحداث التوازن التلقائي في الأسوق، الا أن هذا الافتراض غيرو اقعي خاصة بوجود الاحتكارات والتدخل الحكومي والنقابات والتأثير الخارجي؛
- ركزت النظرية الكلاسيكية على جانب العرض الكلي ضمن قانون ساي ، والذي يعتبر بأن العرض هو الأساس بينما الطلب الكلي يتجه تلقائيا لمساواة العرض، بمعنى اهمال جانب الطلب الكلي في التأثير على الدخل والاستخدام والأسعار. كما أن زيادة الطلب الكلي أو نقصانه له تأثير أكبر على الإنتاج من تأثير التغير في الأسعار على الإنتاج؛
- رفض فكرة حيادية النقود، فالنقود لها تأثيرها على الناتج والنشاط الاقتصادي عموما؛